السياسة الإصلاحية الجديدة في سوق العمل الجزائري -منحة البطالة نموذجا- دكاترة العلوم الاجتماعية والإقتصادية بجامعة أحمد زبانة غليزان.

The new reform policy in the Algerian labour market _the unemployment grant as a model_ the Doctors of social and economic sciences Ahmed Zabaneh Relizane University.

مختارية غزلان بلقاسم [1،*] ، سولاف معطى [2].

[1] مخبر تطور حضارة وسياسة، جامعة وهران 2 (الجزائر)، belgacem.mokhtaria@univ-oran2.dz

[2] مخبر تطور حضارة وسياسة، جامعة وهران 2 (الجزائر)، hayem-belgique03@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:15-01-2023 تاريخ القبول: 27-12-2023 تاريخ النشر: 31-12-2023

ملخص: تصنع السياسة الجزائرية الجديدة بمقرراتها وقوانينها الإصلاحية على جميع المستويات، تغيرات هامة في المجتمع الجزائري محدثة بذلك فروقات متعددة، من بين هذه القوانين "منحة البطالة" التي أصبحت اليوم ضمن إهتمام الفئة المعنية، خاصة خريجي الجامعات والمعاهد ، لذا جاء إهتمامنا ضمن إهتمامات الباحثين في مجالات مختلفة للبحث حول طبيعة المنحة ومن المستفيد من هذه المنحة؟، وهل تغطي هذه المنحة إحتياجات البطالين بمستويات ودرجات مختلفة إحتياجاتهم الفردية وطموحاتهم المستقبلية كفئة الدكاترة مثلا، وهل لمثل هكذا قوانين أن تكون دافعة لعملية التنمية خاصة الإجتماعية والإقتصادية.

لذا جاء إهتمامنا ضمن هذه الحلقة البحثية المتنوعة وبالتحديد حول طبيعة "منحة البطالة" بتساؤلات حول رؤية الفئة المعنية، ومدى إنعكاسات هذه السياسة على الجانب الإقتصادي والإجتماعي في المجتمع الجزائري؟ وعليه تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لمعرفة علاقة تأثير هذه المنحة على مستفيديها، ولجمع البيانات تم الاستعانة بأداة الملاحظة والمقابلة التي تمت مع المبحوثين، وتم إستنتاج أن حقيقة المنحة تختلف حسب الوضعية الاجتماعية للمستفيدين ومكانتهم الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: سوق العمل؛ بطالة؛ توظيف؛ عاطلون عن العمل.

Abstract: The new Algerian policy, with its decisions and reform laws at all levels, is making important changes in Algerian society, causing multiple differences. Among these laws is the "unemployment grant", which is now the interest of the concerned group, especially graduates of universities, institutes and training. Therefore, our interest is part of researchers and thinkers in different fields to research on the nature of this grant.

So, in this diverse research seminar, specifically on the nature of the unemployment grant, we were interested in questions about the vision of the concerned group and the extent of the repercussions of this policy on the economic and social aspect of Algerian society?

Accordingly, this study relied on the descriptive approach to find out and describe the relationship of the impact of this grant on its beneficiaries. To collect data on this, the observation and interview tool was used with a sample of respondents. It was concluded that the fact that this grant is reflected varies according to the differences in the social status of the beneficiaries as well as their status.
Keywords: labour market; unemployment; employment; the unemployed.

[*]المؤلف المراسل.

1- مقدمة واشكالية

تشهد إقتصاديات العالم تغيرا في أنظمتها وآلياتها من أجل مواجهة المشاكل التي تعاني منها، سواء تعلق الأمر بالجانب الإجتماعي، المالي، التنموي، خاصة جانب الشغل والعمل نظرا كونه من أهم المجالات التي تسعى دائما إلى إصلاحها وتسييرها مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي.

فالجزائر هي الأخرى تسعى إلى تطوير الوضعية الإقتصادية منذ الإستقلال (1962) بكل من الصعيد النسقي المؤسساتي البنائي، وكذا الوظيفي لها من خلال إعادة النظر في الآلية والديناميكية لهيكلة منظومة سوق العمل وبرامج التشغيل، التي مرة بعدة مراحل إلى أن وصلت إلى ماهي عليه الآن، وذلك لمواجهة التقليص من حجم البطالة في المجتمع الجزائري، وحسب إحصائيات الديوان الوطني (فقد بلغت نسبتها 11.5% بهذه السنة والتي إرتفعت بأكثر من 20% مقارنة بالسنة الماضية) وبعدد السكان الحالي، حيث وصل عددهم في الفاتح من يناير2022 ب 44.4 مليون نسمة، ولمواجهة ذلك وضعت الجزائر على غرار الدول العربية الأخرى تحديث لإيجاد سبل التقليص من هذه الظاهرة التي إنعكست بطريقة سلبية على أفراد المجتمع مما أدى إلى تضرر العلاقات الإجتماعية وكذا المؤسسات، والعمل على توفير مناصب شغل لجميع البطالين وهو ما نص وأكد عليه مؤتمر العمل الدولي من خلال إتفاقية 122 الخاصة بسياسة العمالة، وكذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن (مؤتمر العمل الدولي ، 1989)" لكل فرد الحق في العمل وفي حرية إختيار عمله، وفي الحصول على شروط عمل عادلة في الحماية من البطالة"

فالتحديث الجديد الذي وضعته الجزائر فيما يتعلق بسوق العمل –منحة البطالة–، قد جس نبض بعض الدول وتحريك الأجهزة السياسية والإقتصادية مما أدى إلى خلق جدل حول سبب وضعها، وشروط الإستفادة منها وغيرها من الأسئلة التي طرحت من قبل المستفيدين وكذا المفكرين والأساتذة بالعلوم الإجتماعية والإقتصادية وتم النقاش حول تأثيرها وإنعكاساتها على ذلك وهو ما سيتم معالجته وتحليله في هذه الدراسة إنطلاقا من التساؤل التالي: كيف إنعكس التحديث الجديد –منحة البطالة– بسوق العمل على الإطار الإجتماعي والإقتصادي للمجتمع الجزائري؟

2-فرضيات الدراسة:

- ✓ تنعكس شروط الإصلاح الجديد لسوق العمل –منحة البطالة– على المستفيدين منها سلبا خاصة فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي نظرا لغلاء المعيشة.
- ✓ تؤثر منحة البطالة على تدهور الجانب الإقتصادي للمجتمع الجزائري.

لقد عولج موضوع سوق العمل من طرف عدة مفكرين وباحثين في المنظورين الإجتماعي والإقتصادي، للبحث عن الآليات وتطور السوق بالجزائر والتي من بينها:

- دراسة عبد الحليم جلال (2017): التي جاءت بعنوان "إتجاهات سوق العمل في الجزائر" (جلال ، 2017)إنطلقت هذه الدراسة من إشكالية البحث عن أهم إتجاهات ومؤشرات سوق العمل بالجزائر خاصة فيما يتعلق بالعرض والطلب، وكيف يؤثر الوضع الإقتصادي على إستحداث فرص العمل بالجزائر؟، وذلك بهدف تبيان أهم التطورات التي شهدها السوق وإستعراض لخصائص إستحداث الوظائف بالعالم، إذ أكد الكاتب على أن أهم مؤشرات المؤثرة بالسوق تتمثل في مؤشر المشاركة في قوة العمل، مؤشر السكان المشتغلين، مؤشر

البطالة، وكل هذا ارتبط بالعوامل الديموغرافية للمجتمع وكذا تشريعات العمل الخاصة بالبلد وهو ما إستنتجه في آخر هذه الدراسة وعلى انه لتقليل من معدلات البطالة ومحاربتها يجب إستحداث آليات وفرص عمل جديدة.

- دراسة د. بومنجل حسين (2019): تحت عنوان "تطور سوق العمل بالجزائر" (بومنجل ، 2019)بحيث هدفت هذه الدراسة إلى عرض وتحليل سوق العمل الجزائري والمراحل التاريخية التي مر بها من أجل التطور ومعالجة عدة مشكلات إلى غاية أن أصبح على ما هو حاليا، مع تسليط الضوء على عروض وطلبات العمل الخاصة بكل من قطاع الفلاحة، الكمياء، المناجم، المنشآت الميكانيكية، بناء والأشغال العمومية، التجارة والسياحة، الإدارة والمعلوماتية، وقطاع الكهرباء وإلكترونيك تم إسقاط ذلك على إقليم الشرق ولاية عنابة نموذجا لإحصاء عدد طالبي العمل والعروض وكذا المدمجين، إذ بينت نتائج هذه الدراسة على أن هناك إقبال كبير على القطاع الإداري، أضف إلى أن للنمو الديموغرافي (زيادة الولادات وقلة الوفيات)علاقة بسوق العمل، كما أنه للتعليم ومخرجاته تأثير على تطور سوق العمل الجزائري مما يجدر الإهتمام بجودة المخرجات لضمان جودة مدخلات السوق.

3- ماهية الاصلاح الجديد بسوق العمل الجزائري -منحة البطالة- وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية:

3-1-جديد سوق العمل وتأثيره على الجانب الإجتماعي لأفراد المجتمع:

يعرف سوق العمل من وجهة نظر إقتصاد العمل (Tremblay, Avril 1998, p. 10) "Danielle-Gabrielle Tremblay1990، بأن سوق العمل بكل بساطة هو المكان الذي يجتمع فيه المشتري وبائع العمل، وبعبارة أخرى هو الموعد بين الطلب والعرض للقدرة على العمل أو لإنتاج السلع والخدمات"، أي انه الساحة التي تضم كل من عروض العمل وطلب عليه، يضم جميع التخصصات ومناصب العمل الخاصة والحكومية وكذا الفئات الطالبة للعمل -خريجي جامعات، معاهد، مراكز تكوين...وغيرها.

بعد تحديد لمفهوم سوق العمل في الجزائر وعلى أن له عدة تغيرات ومراحل مر بها منذ فترة الإستقلال إلى غاية اليوم، نظرا لوجود مشكلات تمس الصعيد الإجتماعي خاصة مع إرتفاع النمو الديموغرافي للبلاد بعد كل سنة، وإرتفاع الولادات وقلة الوفيات مما يخلق لنا مشكلة الكثافة السكانية من ناحية، ومن ناحية أخرى مشكلة البطالة خاصة بالنسبة للخريجين سواء التعليم الجامعي أو مراكز ومعاهد التكوين المهني والتقني، التي أصبحت من أهم الأسباب الدافعة لسوق العمل لخلق آليات جديدة للتقليص من هذه الظاهرة التي باتت تهدد مستقبل أفراد المجتمع، وهو ما أكدته دراسة Ben Yahia Salima(2019) التي جاءت تحت عنوان " Le chômage en Algérie : Caractéristique ؛ Causes et Conséquences" (Ben YAhia, 2019, p. 22) على أنه من أسباب الرئيسة لإرتفاع حجم البطالة يعود إلى التطور النمو الديموغرافي خاصة فئة الشباب، والمخطط رقم(1) في الملحق يبين مدى إرتفاع نسبة هذه الظاهرة مقارنة مع الكثافة السكانية للمجتمع، الذي أوضحته إحصائيات الديوان الوطني وذلك ما بين سنة 2022 /2019حيث وضح الفرق بين نسبة الكثافة السكانية للمجتمع، ونسبة البطالة في السنوات الأخيرة بداية من سنة 2019 التي بلغ عدد سكانها بنسبة 43.4% إذ قدرت نسبة البطالة آنذاك ب11.4% والتي إرتفعت في سنة 2020 بنسبة 14.2% نظرا للفترة الصحية التي مرت بها

البلاد، والتي واجهها عدد كبير من الخريجين وفئة الشباب التي تمثل 70% من المجتمع، الذين وجدوا مختلف المناصب العمل غير مفعلة ومجمدة إلى غاية رفع الحجر الصحي، وهذا حسب ما أوضحه مدير وكالة التشغيل والعمل والتضامن الإجتماعي بولاية غليزان، بعدها بدأت الأوضاع تدريجيا في التحسن وتراجع نسبة البطالة في السنتين 2021 و2022 ب 11.7% و11.5%.

اذ من بين الآليات التي وضعتها الدولة الجزائرية لمواجهة هذه المشكلة –البطالة– والتقليل من حجمها، وإدماج البطالين في سوق العمل حتى يكتسب مكانة إجتماعية ووضع مالي مستقر نذكر:

- ❖ إنشاء الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM في سبتمبر 1989 خلفا للديوان الوطني لليد العاملة ONAMO (ناصر دادي عدون ، 2010، صفحة 274)حيث يقف دور هذه الوكالة في إستشارات التشغيل والتعرف على حقيقة وضع سوق العمل لكل من العروض وطلبات العمل المقدمة لوكالة من طرف المستفيدين، كما تلعب الوكالة دور الوسيط بين الطرفين –العارض العمل، وطالب العمل– حتى يتم عملية توظيف ووضع كل في مكانه الصحيح حسب الشروط المطلوبة من طرف المؤسسة وذلك بعد تسجيل البطال نفسه في الوكالة وهي التي تتكلف بالبحث عن وظائف تناسب مهاراته وقدراته.
- ❖ جهاز الإدماج المهني للشباب AIPG: الذي تأسس في بداية التسعينات (فقيرة سامية، لعروم محمد امين ، 2017، صفحة 13)الذي يسعى إلى إدراج الشباب بمناصب عمل مؤقتة، ثم إدماجهم في الوظيفة كما يسعى إلى تقديم المساعدات لإنشاء مشاريعهم الخاصة.
- ❖ الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ: والتي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم (296–96) المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 (لفقير، 2016–2017، صفحة 137) هدفها هو مساعدة الشباب المقدم على فتح مشروع أو مؤسسة مصغرة خاصة به، مما تساهم في تسهيل له الأوضاع المالية، مع مرافقة ومتابعة المشروع وتقديم إستشارات حول كيفية تسيير وتنظيم ذلك.
- ❖ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC: الذي تأسس من خلال المرسوم التنفيذي رقم 94–188 المؤرخ في 06 جويلية 1996، تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 1/94 المؤرخ في 11ماي 1994 (قوجيل ، 2015–2016، صفحة 157) فمن مهامه التي يقوم بها الصندوق أنه يساعد على تكوين وتدريب الشباب المقبل على إنشاء مشروع، وكذا المساهمة البنكية من قبل الصندوق التي تدعم المشروع بمبلغ مالي معين، ودعم خطة العمل القائم عليها ومرافقة المشروع

كما ان هناك عدة آليات أخرى قد فعلتها الجزائر قامت بتسطيرها من أجل مواجهة مشكلة البطالة حسب ما جاءت به الدراسات السابقة حول الموضوع خاصة فيما يتعلق الامر ب "إقتصاديات العمل" الذي تحدث عنها Bruno Van der Linden في كتابه المعنون "– Travail ; chômage et politique d'emploi LECON2051" وذلك سنة 2021 (Bruno Var der Linden, 2021, p. 07) اكد بذلك على وجوب الاهتمام بجميع المعاملات المتعلقة بالنشاط المهني التي من ضمنها آليات وإستراتيجيات تساهم في تطور العمل من ناحية تسييره وإدارته، تنظيمه، باعتباره كحل لمواجهة المشكلات... وغيرها، إلا أن هذه الديناميكيات والإصلاحات لم تكن كفيلة بالتقليل من حجم نسبة البطالة التي تم ذكرها سابقا لسنة 2022، مما أجبر الجزائر

بوضع إستراتيجية جديدة تسعى إلى التكفل بالعاطلين عن العمل والبطالين، وهذا هو صلب الموضوع وأساس القيام بهذه الدراسة حيث تمثل التحديث الجديد بسوق العمل في:

★ **منحة البطالة:**

سطرها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون من اجل التخفيض من حجم البطالة، وهو ما جاء في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لسنة 2022، (الجريدة الرسمية للجمهورية، 2022، صفحة 11)"بالمرسوم التنفيذي رقم 22-70 المؤرخ في 9 رجب عام 1443هـ الموافق ل 10 فبراير سنة 2022 الذي يحدد شروط وكيفيات ومبلغ منحة البطالة وكذا إلتزامات المستفيدين منها"، عدة دراسات ونقاشات مع المسؤولين والوزراء على إنتهاج طريقة للتقليل من ظاهرة البطالة بالمجتمع الجزائري، ووضع حل للشباب العاطلين عن العمل، وبعدما كانت تلجأ الحكومة الجزائرية إلى فتح التوظيف في عدة قطاعات حكومية لإمتصاص نسبة طالبي العمل كالتعليم، الشرطة، الحماية المدنية ...وغيرها، قررت في هذه السنة ان تغير من إستراتيجيتها وخلق طريقة أخرى يمكن ان نعتبرها كإقتباس او تقليد للدول الأخرى (منحة البطال في فرنسا) في طريقة مواجهتها للتقليل من الضغط النفسي والإحتياجات الاقتصادية لتغطية الإحتياجات الفردية والإجتماعية لفئة البطالين في المجتمع، غذ وضع رئيس الجمهورية عدد من الشروط للإستفادة من المنحة وذلك حسب المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 22-70 المذكور سلفا: (الجريدة الرسمية للجمهورية، 2022، الصفحات 11-12)

- ✓ أن يكون من جنسية جزائرية.
- ✓ أن يكون مقيما بالجزائر.
- ✓ أن يبلغ سنه ما بين 19 و40 سنة.
- ✓ ان يكون مسجلا كطالب شغل لأول مرة لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل منذ ما لا يقل عن ستة (06) أشهر.
- ✓ ألا يتوفر على دخل أيا تكن طبيعته.
- ✓ أن يبرر وضعيته إتجاه الخدمة الوطنية.
- ✓ ألا يكون مسجلا في مؤسسة للتعليم العالي أو للتكوين المهني.
- ✓ ألا يكون قد إستفادة من الأجهزة العمومية لدعم أحداث وتوسيع النشاطات والمساعدة على الإدماج المهني والمساعدة الإجتماعية.
- ✓ ألا يتوفر الزوج على أي دخل تكن طبيعته.

حيث كلف رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون الوكالة الوطنية للتشغيل بالتكفل وتسيير هذه العملية على غرار المؤسسات والمديريات الأخرى، نظرا كون هذه الوكالة هي السباقة وراء معرفة سوق العمل من عارضيه وطالبي العمل، وكذا لديها قاعدة بيانات وطنية تشمل كل طالبي العمل إذ أنه لا يوجد لدى أي مؤسسة أخرى تحتوي على مثل هذه البيانات وهذا حسب ما صرح به مدير وكالة الوطنية للتشغيل ANEM بولاية غليزان أثناء القيام بالمقابلة معه، ويضيف في ذات السياق بقوله:" ...**ANEM هي وكالة تنصيب عروض العمل فهذا البطال تقوم الوكالة بمتابعته حتى تجد له منصب عمل، كما انه لدينا بطاقية وطنية خاصة بطالبي العمل والعارضين...**" حيث زاد العبء والجهد بالنسبة للوكالة من خلال هذه المهمة المكلفة بها "...**نتلهاو بمنحة البطالة ومتابعتها الشهرية،**

ومعالجة عروض العمل مع فئة التي استفادة من العمل سابقا ولم تستفيد من المنحة وفئة العاملين المؤقتين والذين يبحثون عن منصب عمل دائم..."

ولتسهيل مهمة التسجيل للإستفادة من المنحة قامت وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي بوضع منصة رقمية تسمح للشباب بالتسجيل الأولي وحجز موعد المقابلة أو تعديله، من أجل دراسة الملف من طرف الملحقة المحلية للتشغيل بكل ولاية، جاء هذا الموقع كالتالي: www.minha.anem.dz والذي دخل حيز الخدمة في 25 فبراير 2022 لملأ جميع الخانات والمراحل وطبع إستمارة التي بها تحدد موعد المقابلة التي تتم في الوكالة، وحسب تصريحات وزير العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي "يوسف شرفة" في لقاء له بالتلفزة الجزائرية حول الموضوع قد أكد على أنه قد وصل عدد المسجلين بالموقع مليون و80 ألف طلب استفادة من المنحة.

كما كشف الوزير على تاريخ صب وصرف المنحة لأول مرة بتاريخ 28 مارس 2022 والذي بلغ عدد العاطلين بالدفعة الأولى 580 ألف وأن نسبة 38% خريجي جامعة، إذ قدر مبلغ المنحة" ب 13.000 دج حسب المادة 07 من الفصل الثاني من (الجريدة الرسمية للجمهورية، 2022، صفحة 12)"المرسوم التنفيذي 22-70 والتي تدفع شهريا لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد مرة واحدة فقط" "بقيمة 80يورو" إلى غاية حصول البطال على العمل إضافة إلى توفير بطاقة التأمين الصحي، وقد إتفق عليه بعد ما كان مقرر قبل ذلك بوضع مبالغ مالية مختلفة بالإعتماد على متغير الموقع الجغرافي (القاطنين بالشمال، الوسط، جنوب البلاد) الذي وجد على أنه سيساهم في خلق التمييز العنصري بين أفراد المجتمع ومشكلات إجتماعية كبيرة لا يمكن الخروج منها، مما جعله يقف على مبلغ معين وموحد مع وضع للتأمين الصحي أيضا، كما حدد الأفراد غير المستفيدين من المنحة والمتمثلين في:

- كل مستفيد رفض العمل المقدم من طرف الوكالة لمرتين يحرم من المنحة.
- كل مستفيد رفض التكوين لقابلية التشغيل.
- في حالة المستفيد متزوج (ة) يمنع إذا كان الطرف الثاني موظف وذو تأمين.
- إذا كان المستفيد قد كان له استفادة لمدة عمل محدد ثم إنتهت المدة يحرم من المنحة.
- كل من هو له إنتساب لمركز أو مؤسسة تعليمية او تكوينية.

3-2- أثر منحة البطالة على الأفراد المستفيدين منها على الجانبين الاجتماعي والاقتصادي:

بعد التعرف على جميع ما جاء في التحديث الجديد الخاص بسوق العمل والمتعلق بمنحة البطالة، وتبيان أهم الشروط للإستفادة منها، وماهية الأمور التي تمنع طالب العمل وتحرمه من المنحة، فقد تم القيام بمقابلة مع عدد من المستفيدين بمختلف الأعمار والمستويات التعليمية وكذا الحالات العائلية للتعرف على وجهات نظرهم لهذه الشروط وفي وضع هذا القرار أو الحل بالذات في مواجهة البطالة، فبعد تساؤلنا عن سبب عدم حصولهم على منصب عمل فقد كان معظم الإجابات تميل إلى صياغة: **المبحوثة رقم 01** " كنت نحوس على خدمة بصح مكانش ماصبتش حتى وهودت النيفو تع قرايتي ومكانش.."

المبحوثة رقم 02 "مكانش الخدمة لا خاطرش مكانش ليكونكور ما حلوش وزيد حوست على خدمة خارج التخصص تاعي بصح مكانش " **المبحوث رقم 03**" حوست على خدمة فلبريفي ومالقيتش راني نخدم تع نهاري ودفعت دوسي فليكونكور كي كانو يحلو بصح مناصب قليلة غير واحد ولا زوج يعني حتى إذا تم فتح المسابقات

تكون المناصب قليلة " إذ من خلال هذه الأقوال نستنتج على أن بطالة هؤلاء المستفيدين من المنحة تعد من أنواع البطالة أكثر إنتشارا في جميع دول العالم ألا وهي البطالة السافرة او الظاهرة، إذ عرفتها حورية بن حمزة وفاطمة غاي في مقال لهما المعنون بالتأصيل النظري للبطالة وآليات الحد من تفاقمها في الجزائر، على أنها تلك (حورية بن حمزة، 2021، صفحة 68) " التي يتوفر بها عدد من الأشخاص القادرين والراغبين في العمل عند مستوى أجر معين لكن دون أن يجدوه فهم عاطلون تماما عن العمل"، أي أن يسعى طالب العمل للبحث عن فرص شغل ولكنه عاجز عن إيجادها أو حتى خلقها في الكثير من الأحيان نظرا لوجود عدة أسباب أولها وأساسها إختلال التوازن بين العرض والطلب وهو ما أشار إليه الإقتصادي الفرنسي E.Malinvand في نظريته Desequilibrum Theory –إختلال التوازن– إذ أكد على أنه هناك نوع من وجود فائض في عروض العمل عن الطلبات، بالإضافة إلى أن إذا تم توظيف البطالين فقد يكون في الصدارة الأولى خريجي مراكز ومعاهد التكوين المهني والتقني نظرا لإعتماد هذه المؤسسات أثناء تكوينها على التدريب والتطبيق مما يسهل على الخريج في الإندماج بالعمل هذا من جهة، كما أنه معظم الشركات تسعى حول اليد العاملة النشيطة ذات الخبرة وهي ذات انتاج مادي عكس القطاع الإداري والخدماتي هذا من جهة أخرى، في حين أن خريجي الجامعات فهم ذوي مناصب قليل داخل المؤسسة أو الشركة مما يسمح بفتح منصب أو اثنين في الشركة وهذا ما يؤدي إلى إرتفاع نسبة بطالة خريجي الجامعات وهذا ما أكده مدير الوكالة الوطنية للتشغيل بولاية غليزان، والجدول رقم (01) في الملحق يفسر ما تم قوله من خلال تبيان نسبة العاطلين عن العمل ومعدل البطالة بين سنة 2021–2022، فقد جاءت هذه المنحة لسد ومساعدة العاطلين عن العمل والذي بلغ عددهم 1449 ألف عاطل لسنة 2022 والذي إرتفع عن السنة الماضية، كما كشف المدير العام لوكالة التشغيل عن 5500 ملف منحة البطالة من خلال المسجلين عبر المنصة الرقمية المذكورة سلفا، إلا أن المبلغ المخصص للمنحة فقد لم يرضي عدد من المستفيدين خاصة ذوي الشهادات الجامعية، إذ يعتبرون أنفسهم يتحصلون على مبلغ أعلى من هذا وأنهم لا يجب مساواتهم مع الذين بدون مستوى نظرا للجهد والتعب الدراسي الذي مر عليهم مقترحين أن يصل المبلغ المقدم إلى هذه الفئة إلى 20.000دج، في حين هناك من لم يرضى بالمبلغ نظرا لغلاء المعيشة وللظروف العائلية التي يعيشها وهذا حسب أقوال المبحوثة رقم 05 " ...أنا وحدة متزوجة ما تقدنيش 13.000دج لغلاء المعيشة وزيد عندي ولادي مرضى ... بصح ما صبت عليها وين نديها وخلاص"

كما أنه عند طرحنا أثناء المقابلة لمنظورهم حول هذا القرار بالذات أكد معظم المستفيدين من المنحة والذي تواجدوا بوكالة العمل والتشغيل الخاصة بولاية غليزان انهم غير راضين بها، إذ أنه من الممكن أن يتم فتح مسبقات للتوظيف أفضل من الحصول على هذا المبلغ ، وهو ما أكده عضو اللجنة الجزائرية للدفاع عن حقوق البطالين عمر قجور في حديثه مع أخبار "العربي الجديد" بقوله: "إن الشباب العاطل عن العمل يبحث عن منصب شغل خاصة فيما تعلق بالولايات الجنوبية ولا يبحث عن منحة لا تغطي مصاريف الأسبوع" ، زيادة على ذلك بها عدة شروط التي كانت معيقة للكثيرين من العاطلين عن العمل من الإستفادة منها، كشرط الخدمة الوطنية التي لم يؤدها عدد من الشباب نظرا لظروف صحية وأسرية، كما أن شرط اولئك الذين إستفادوا من عمل مؤقت وهم الآن بدون عمل غير مؤهلين للحصول على المنحة يعد اجحاف في حقهم، ولكن قد أكد مدير الوكالة التشغيل بولاية غليزان أنه قد قام رئيس الجمهورية بإعطاء كل ذي حق حقه من خلال أن الفئات طالبة للعمل

تتمثل في ثلاثة فئات المتمثلة في: فئة طالبي العمل لأول مرة ولم يستفيدوا من أي عمل بعد (خريجي الجامعات والمعاهد)، طالبي العمل ذوي الخبرة (سبق لهم العمل)، طالبي العمل الذين يشتغلون في مناصب عمل ويرغبون في تغييرها لأسباب مختلفة (أنظر للمخطط رقم 1بالملحق).

★ تأثير منحة البطالة على الجانب الإقتصادي للمجتمع (منظور أساتذة ودكاترة الإقتصاديين بجامعة أحمد زبانة غليزان):

يعد القرار الذي إتخذه رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون من أهم الخطوات السياسية الإقتصادية التي إتخذها من أجل مواجهة مشكلة البطالة بالجزائر والتقليص من حجمها، وإمتصاص غضب الشباب الجزائري، خاصة بعد ما مرة عليه الجزائر في الآونة الأخيرة من تحولات في القاعدة السياسية إنطلاقا من الحراك الشعبي الذي كان في 22 فبراير سنة 2019 يطالبون فيها صناع القرار بوضع إستراتيجيات عديد والتي كان من ضمنها وضع حلول لخلق فرص العمل جديدة ساعية لتحقيق جميع حقوق أفراد المجتمع من بينها حصولهم على عمل وهو ما تنص عليه جمعية الأمم المتحدة لحماية حقوق الانسان.

فبعد أن وصلت نسبة البطالة الى 11.5% بالمقارنة مع عدد السكان لسنة 2022 المذكور سابقا، إضافة مع ما تعيشه جميع بلدان العالم من أزمة صحية التي أثرت على جل قطاعات المجتمع منها القطاع العمل والتشغيل الذي أدى إلى توقف عدة مؤسسات وشركات صناعية وإنتاجية عن العمل من جهة، وتجميد جميع مسابقات العمل والتوظيف، مما عاد ذلك بآثار سلبية على القطاع الاقتصادي والمالي، فقد تضررت هي الأخرى الجزائر بهذا الوضع ولتجاوز ذلك خاصة فيما يتعلق بقطاع التوظيف والعمل قررت بوضع منحة البطالة لكل بطال وعاطل عن العمل وذلك حسب شروط التي تم ذكرها آنفا.

وعلى هذا الأساس قام رئيس الجمهورية بالتوقيع على قانون المالية لسنة 2022 حسب ما جاء في وكالة الأنباء الجزائرية، إذ خصص لكل القطاعات 36 قطاع مبلغ مالي معين بما فيها قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي (الرئيس عبد المجيد تبون يوقع على قانون المالية 2022، 2022) "بمبلغ مقدر ب 176.128.397.000 دج" من المجموع الكلي لميزانية التسيير المقدرة ب 6.311.532.437.000دج، كما خصص بالنسبة للعاطلين عن العمل 750 مليون دولار أي ما يعادل 142 مليار دينار.

إلا أن هذه الخطوة قد واجهت عدة إنتقادات خاصة من طرف الخبراء الإقتصاديين والماليين، وهو ما صرح به أساتذة ودكاترة في علوم التسيير والإقتصاد بجامعة أحمد زبانة غليزان، بعد النقاش معهم حول هذه النقطة إذ يرون على أن هذه الإستراتيجية جد جريئة خاصة في ظل الأوضاع المالية المتدهورة والمتزعزعة بالإضافة إلى الركود الإقتصادي الذي تعيشه الجزائر، والتي أصبحت تسعى نحو مورد إقتصادي جديد وتفعيل جميع المؤسسات والشركات المصغرة للنهوض بتنمية الإقتصاد المحلي، وهو ما أكده أحد الدكاترة في قوله: " ... هذه الخطوة جد حساسة خاصة وأننا نقوم على الإستيراد أكثر من التصدير مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة نفقات الدولة وهذا ما يؤدي إلى نقص في الخزينة المالية العمومية وبالتالي لا يمكن أن نستطيع التكفل بجميع البطالين وحتى إن تم فهنا تكون الخزينة في تراجع كبير ما يجعل من الجزائر قريبة من الخط الأحمر..."

كما أنه قد أوضحت دكتورة في علوم التسيير وإدارة الموارد البشرية بجامعة أحمد زبانة على أن هذا القرار غير واضح وحتى فيما يتعلق بالظروف التي وجد فيها هذا القرار والهدف منه، وأيضا فيما يتعلق في

تعريفهم أو منظورهم للبطال الذي يعد على أن أي فرد في المجتمع هو قادر على العمل ولكنه لم يتحصل على عمل أو أنه عاطل عن العمل ولو لفترة قصيرة يعتبر بطال، فالجانب الإيجابي الوحيد من هذه البطالة حسب قول الدكتورة الذي جاء بهذا الصياغ: "...فالجانب الإيجابي من هذه البطالة وهو واحد ووحيد أنها بينت لنا عدد البطالين الحقيقيين لأنه في القديم كان هناك بطالين ولكنهم غير مسجلين على مستوى الوكالات العمل والتشغيل في حين أن كلهم إندفعوا نحو الوكالات للإستفادة من المنحة، بالإضافة أيضا انها بينت لنا التخصصات التي تكثر فيها البطالة والنوعية التي يمكن إستغلالها بالنسبة للمجتمع..." ، وحسبها انه لو كان في مكانها انشاء مشاريع ومؤسسات للتوظيف من جهة ومن جهة أخرى خلق انتاجية جديدة في إقتصاد البلاد، وبإعتبار أنها ذات تخصص تسيير الموارد البشرية فقد أبدت نقطة مهمة في ما يخص ديناميكية تخطيط قوى العاملة بالجزائر التي تعد من أساسيات تسيير سوق العمل، والتي تهدف إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب، وهذا حسب ما جاء في دراسة tian HuTian تحت عنوان " Une analyse de L'emploi et du salaire des diplômés universitaires en Chine à leur entrée sur le marché de travail" لسنة 2013 (Tiantian, 2013) ، الذي يرى على أن التوازن في سوق العمل يتمثل في تساوي كميات العمل التي يطلبها أصحاب العمل مع كميات العمالة التي يقدمها العمال، بالإضافة الى ما تهدف اليه هذه الاستراتيجية –ديناميكية تخطيط القوى العاملة– تنجب السوق من الفائض ومساعدة هيئات التشغيل والعمل في تسطير برامج تسمح بالإستغلال الأمثل للقوى، إلا أنه للأسف هذا ما ينقص الجزائر.

وهنا يتيح لنا فرصة طرح عدم الإعتماد على ما يسمى بنظرية رأس مال البشري والموارد البشرية التي تسعى إلى وضع وإختيار وظائف تناسب وقدرات ومؤهلات اليد العامل أو المورد البشري مما تجعله يبدع في عمله ويكون إنتاج ذا خبرة عالية وهو ما أكد عليه الإقتصادي Shult، أضف إليه ما جاء به عالم الإجتماع دويكايم فيما يتعلق بنظرية تقسيم العمل الإجتماعي التي ترى أنه إذا تم وضع كل واحد في مكانه المناسب سيساهم في الإبتكار والإبداع من جهة، وترتفع القيمة الإنتاجية للمؤسسة من جهة أخرى، ويكون المنتج ذا قيمة وجودة.

وأيضا من بين الإنتقادات المقدمة لمنحة البطالة والتي يرى على أنها تصرف خطير وليس في محله خاصة في ظل الأوضاع المالية الحالية، ذكر الخبير المالي نبيل جمعة في لقاء له حول تحليله لهذه المنحة وصرح بقوله: " ...الخزينة العمومية ستدفع منحة البطالة في السنة 8.450.000.000دج لصالح 650.000 بطال ما يعادل انشاء 400 مصنع في السنة وإنشاء 4000 منصب شغل مباشر" مما يدل على أنه كان في الإمكان إستغلال هذه الأموال في فتح مصانع التي من خلالها يتم توظيف هؤلاء البطالين، ولكن هذه الخطوة ستؤدي إلى الركود الاقتصادي للبلاد ، إذ كيف يمكن صرف الأموال ولكنها لا تعود بالمردودية المالية أو حتى المنفعة الإنتاجية؟ !!

كما تقدم أستاذ في طرح ومنظور آخر لهذه المنحة وعلى أنها من الوعود التي قدمها رئيس الجمهورية وأوفى بها، ولكنها هل كانت قرار إرتجالي في وقت ليس بوقته؟ نظرا لعجز الخزينة المالية الجزائرية التي لا تقدر على تغطية جميع المصاريف خاصة مع جاء به رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في زيادة لأجور الموظفين وكذا المتقاعدين، وهنا يمكن أن تكون هذه المنحة عبء على الخزينة، خاصة وأن إقتصاد الجزائر يعتمد على

إقتصاد البترول، وإذا أردنا تحليل ذلك نجده حسب القراءات والدراسات البيبليوغرافية التي تمت حولت هذا الموضوع أنه يمكن معالجة ذلك من خلال رفع معدل التضخم حسب تفسير W. Philips فليبس الذي جاء بهذه الفكرة –منحى فيليبس– وأكدتها أبحاث سولو، بول ساموبلسون، ليبسي التي ترى على أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم مع معدل البطالة، فمن أجل الخفض معدل البطالة يجب أن يكون معدل التضخم أعلى، إلا أن المؤشرات الإقتصادية بالجزائر تشير إلى عكس ذلك، وهو ما يبينه الشكل رقم(02) في الملحق، إذ قدر معدل البطالة ب 11.4 بالمئة حسب مؤشرات إقتصاد الجزائر وهو أكبر وأعلى من معدل التضخم الذي يقدر ب 9 بالمئة، وهذا ما يؤدي إلى إرتفاع نسبة البطالة في الجزائر مما يجدر بالسعي نحو الرفع من معدل التضخم للتقليل من مشكلة البطالة بالجزائر، إذ قدر معدل البطالة ب 11.4 بالمئة حسب مؤشرات إقتصاد الجزائر وهو أكبر وأعلى من معدل التضخم الذي يقدر ب 9 بالمئة، وهذا ما يؤدي إلى إرتفاع نسبة البطالة في الجزائر مما يجدر بالسعي نحو الرفع من معدل التضخم للتقليل من مشكلة البطالة بالجزائر.

4 – الطريقة والأدوات:

- **عينة الدراسة:**

بإعتبار أن الموضوع يمس شريحة الشباب والعاطلون عن العمل، فقد تمثلت العينة في كل من المستفيدين من منحة البطالة وطالبي العمل بكل المستويات التعليمية والأعمار، والتي تناسبت والعينة القصدية حيث تكونت من 12 مبحوث ومبحوثة، بالإضافة الى 06 دكاترة وأساتذة الإختصاص في العوم الإجتماعية والإقتصادية بكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، وكلية علوم التسيير والإقتصاد وعلوم التجارة بجامعة أحمد زبانة بولاية غليزان، وكذا مدير وإداري الوكالة الوطنية للتشغيل والضمان الإجتماعي ANEM ولاية غليزان.

- **أداة البحث:**

لجمع البيانات والمعلومات حول الموضوع المدروس تم الإعتماد على كل من أداة الملاحظة المباشرة التي كانت بوكالة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي ANEM لأجواء تسيير وتنظيم منحة البطالة، والإعتماد على أداة المقابلة التي تمت مع المستفيدين من المنحة وكذا مع الأساتذة والدكاترة في الإختصاصين الإجتماعي والإقتصادي وأيضا مع مدير وكالة التشغيل.

- **منهج الدراسة:**

حسب موضوع الدراسة ومن أجل الوصول وتحليل الفرضيات فقد تم إختيار المنهج الوصفي للتعرف على حقيقة تأثير المنحة على العاطلين عن العمل وتفسير ذلك، كما تم الإعتماد على منهج تحليل المحتوى للنظر في الشروط التي وضعتها الدولة للإستفادة من منحة البطالة.

وقد تم تحليل هذه الدراسة إنطلاقا من تفسير وتحليل اقوال المبحوثين الذين تمثلوا في المستفيدين من المنحة وكذا اقوال وآراء الأساتذة ودكاترة العلوم الاجتماعية والإقتصادية، وبالإعتماد على تحليل للبيانات الإحصائية التي تم جمعها من ديوان الوطني للإحصائيات.

5– النتائج ومناقشتها:

بعد طرحنا لمجمل أهم النقاط المتعلقة بالمنحة وآراء المستفيدين منها، وحسب المفكرين في العلوم الإجتماعية وما ذكره الأساتذة المختصين في ذلك من خلال المقابلة التي أجريت معهم فيما يتعلق بالموضوع،

أكدوا على أن لمنحة البطالة آثار سلبية أكثر منها إيجابية التي تعود على الجانب الإجتماعي لأفراد المجتمع، خاصة فيما يتعلق الأمر بسن الحصول على المنحة من سنة 19 سنة، وهذا السن هو جد حساس يكون فيه الفرد تلميذ في المرحلة الثانوية أو طالب جامعي والذي يكون له تفكير مغاير عن تفكير الفرد العاقل الراكز الذي يدرك كيف يتصرف بالمبلغ، فهذا العمر –19 سنة– خاصة في ظل التطور والتكنولوجيا يمكن أن يستخدم المبلغ لأشياء مضرة بصحته كتعاطي المخدرات التي كان يعجز أن يتحصل عليها، أصبح له من السهل الوصول إليها وشراءها هذا من جهة، مما تم الإقتراح على فئة عمرية ما بين 25 سنة إلى 50 سنة، إلا أن حسب أقوال مدير الوكالة الذي يرى على أن طلب العمل يسعى نحو الفئة العمرية 19–40 سنة تكون قادرة على العمل وفي نشاط دائم.

ومن جهة ثانية أكد الأساتذة حسب ما تم طرحه في المقابلة على أنه سيكثر عدد المتسربين من المقاعد التعليمية لغرض الحصول على المنحة مما يساهم في إرتفاع نسبة الأمية والمشكلات الإجتماعية، أضف الى انه بعد تقديم المنحة سيكون هناك ما يسمى بالعجز والتراخي في البحث عن العمل، والإتكال على المنحة فقط، مما سيرتفع عدد العاطلين عن العمل ما يؤدي إلى إرتفاع نسبة البطالة مما يؤثر ذلك سلبا على سمعة المجتمع بكامله فيرتفع عدد الطبقة العاملة ويقل عدد الطبقة ذات النفوذ والسلطة مما يؤدي إلى خلق نوع من الصراع وهذا حسب التفسير الماركسي الكلاسيكي –الصراع أساسه مادي– فيصعب التحكم في الطبقة العاملة خاصة إذا كان معظمها ذوي مستويات متدنية من التعليم التي يستحيل ان يتفاهم معها بالمنطق، مما يشكل إستحضار أكبر المشكلات الإجتماعية التي كانت فيما سبق ولكن بأسلوب آخر، وكل هذا يؤكد تحقق الفرضية الدراسة الأولى الاي ترى على أن للاصلاح الجديد بسوق العمل أي منحة البطالة تأثير سلبي على المستفيدين من الجانب الاجتماعي ما يخلق للمجتمع آفات جديدة يصعب التحكم فيها فيما بعد.

فتحليلنا لخطوة رئيس الجمهورية المتعلقة بالإصلاح الجديد على مستوى سوق العمل والمتمثل في "منحة البطالة" لكل عاطل عن العمل ولكن وفق شروط معينة التي تم ذكرها سابقا، يمكنها أن تتماشى وتفسير المدرسة الكينزية حسب قراءاتنا والتي ترى على أن (ناصر دادي عدون ، 2010، صفحة 26) " الدخل الذي سوف يتم توزيعه على العاطلين يرفع من مستوى استهلاكهم ويحفز المستثمرين على توسيع مشاريعهم وطلب يد عاملة إضافية" فمن أجل إستغلال القوى العاملة وعدد الموارد البشرية المتاحة بالجزائر حسب نسبة ومعدل البطالة، يمكن على الدولة أن تستثمر فيها وتدرجها بالقطاع الصناعي، الإنتاجي ومرافقتها على فتح مشاريع جديدة ذات أفكار مبتكرة تساهم في خلق مورد آخر يعتمد عليه إقتصاد الجزائر، مما يساهم في التقليل من حجم البطالة، نوعية وكمية في الإنتاج، نمو إقتصادي ورفع الوتيرة التقدم، زيادة في الخزينة المالية مما يجعل في زيادة بأجور اليد العاملة وهذا ما يؤدي إلى بذل جهد والتشجيع أكثر على العمل وهو ما تنص به نظرية أجر الكفاءة، والمخطط الرقم (02) في الملحق يجسد هذه الأفكار، وعليه من خلال كل هذا تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تعد الإصلاحات الجديدة بسوق العمل "منحة البطالة"، من الوعود التي أوفى بها رئيس الجمهورية على تنفيذها، وهذا ما يؤكد على مصداقية وحقيقة تجسيد آراءه بالواقع.
- لمنحة لبطالة آثار مختلفة على جميع الأصعدة، هناك من إنعكست عليه سلبا وهناك من إستفاد منها وهذا كل حسب وضعه وطريقة إستغلاله لها.

- لا ننكر على أن لمنحة البطالة كان لها إنعكاس إيجابي على أفراد المجتمع، حيث حققت لكل واحد منهم قدرة وإكتفاء مادي ذاتي يمكّنه من توفير إحتياجاته المعيشية خاصة في ظل إرتفاع الأسعار للمواد الأولية، وهذا ما أدى إلى إرتفاع الوتيرة الإنتاجية لبعض المواد.
- بينت لنا منحة البطالة نسبة البطالين وإن أصح القول الحقيقية، بعد أن كلفت الوكالة الوطنية للعمل والتشغيل والضمان الإجتماعي ANEM بتسييرها، مما دفع بالعاطلين عن العمل بالتسجيل بها وتم إحصاءهم من طرف الوكالة.
- بعد تجسيد منحة البطالة على أرض الواقع إتجه معظم المتمدرسون نحو الإنقطاع عن الدراسة والتعليم للإستفادة منها، وهذا ما أدى إلى بروز ظاهرة التسرب غير طبيعية أثر ذلك على الجانب الإجتماعي للمجتمع بطريقة سلبية.
- وجوب إعادة النظر فيما يتعلق بشروط المستفيدين من منحة البطالة، وهذا حسب تحليل علماء السوسيولوجيا خاصة فيما يتعلق بالفئة العمرية(19-40سنة).
- إنعكست السياسة الإصلاحية الجديدة بسوق العمل على القطاع الإقتصادي، خاصة في ظل نقص الخزينة المالية للبلاد الذي أدى بركوده نظرا لعدم وجود المردودية المالية والإقتصادية من قبل المستفيدين من المنحة، وعلى هذا الأساس نجد على أن كلا الفرضيتين قد تحققتا أي ان لهذه المنحة إنعكاسات سلبية وأخرى إيجابية وذلك حسب الوضعية أو الحالة المدنية والعائلية للمستفيد منها، كما كان لها تأثير سلبي على الجانب الإقتصادي في عزوف الشباب على البحث عن العمل مكتفين بالمنحة فقط وهذا ما يجعل القطاع الإقتصادي في حاجة إلى يد عاملة مما يؤدي إلى إستيرادها وهذا ما يدفع إلى تخصيص ميزانية باهظة حول ذلك.

6-الخلاصة:

للحديث عن سوق العمل وتطوراته التي تشهدها العديد من الآراء والتفسيرات تختلف حسب وجهات النظر من علم لآخر ومن منطق لآخر، فهذا البحث الذي هو بعنوان "السياسة الإصلاحية الجديدة في سوق العمل الجزائري "منحة البطالة"، يعد أحد الدراسات التي تخص جديد سوق العمل الجزائري وما جاء به رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون ضمن المخطط الإصلاحي لسنة 2022 ، فبعد تحليلنا لمضامينه ومعالجته من الشقين الإقتصادي والإجتماعي ذلك حسب ما طرح في فرضيات البحث، وبعد المزاوجة بين النظريات السوسيولوجية والإقتصادية لتفسير تأثير "منحة البطالة" على الفئة المعنية بها من جهة، وعلى المجتمع ككل من جهة أخرى تأكدت كلا الفرضيتين، بعد التعرف على السياسة الإصلاحية الجديدة لسوق العمل الجزائري لسنة 2022، المتمثل في وضع منحة البطالة لكل عاطل عن العمل وتفسير شروطها، وإنطلاقا من النتائج المتوصل إليها، إلا أنه تبقى بعض الخفايا غير واضحة لدى المفكرين من خلال التساؤل إلى متى ستدوم هذه المنحة؟ هل ستزول بإنخفاض أسعار البترول نظرا كونه المورد الأساسي المعتمد في إقتصاد الجزائر؟ هل ستزول مع زوال عهدة الرئيس الحالي؟ وما هو البديل لسد عجز الخزينة المالية؟!! أسئلة كثيرة تطرح والتي يجب دراستها والبحث حول فحواها للوصول إلى حقيقة يمكن التسطير لها مستقبلا.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الشكل (1) يبين نسبة البطالة في الجزائر بالمقارنة مع نسبة السكان ما بين 2019-2022.

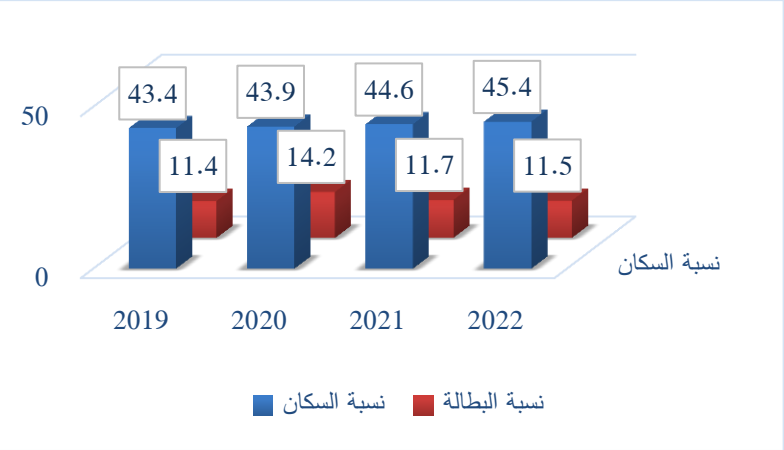

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

جدول (1) يبين معدل البطالة والمؤشرات الاقتصادية فيما يتعلق بقطاع العمل لسنتي 2021/2022

	معدل البطالة	العاطلين عن العمل	العمل بدوام كامل	معدل مشاركة القوة العاملة	عدد السكان	الموظفين
2021	%11.7	1462	7566 ألف	41.7%	43.4 مليون	11001 ألف
2022	11.4%	1449	7927 ألف	42.2%	44.23 مليون	11281 ألف

المصدر: **من إعداد الباحثتين بالإعتماد على بيانات موقع مؤشرات الإقتصادية بالجزائر، https://ar.tradingeconomics.com ، تاريخ الاطلاع 10 افريل 2022، 14:16.**

المخطط (1): يوضح فئات طالبي العمل في وكالة الوطنية للعمل والتشغيل والضمان الإجتماعي.

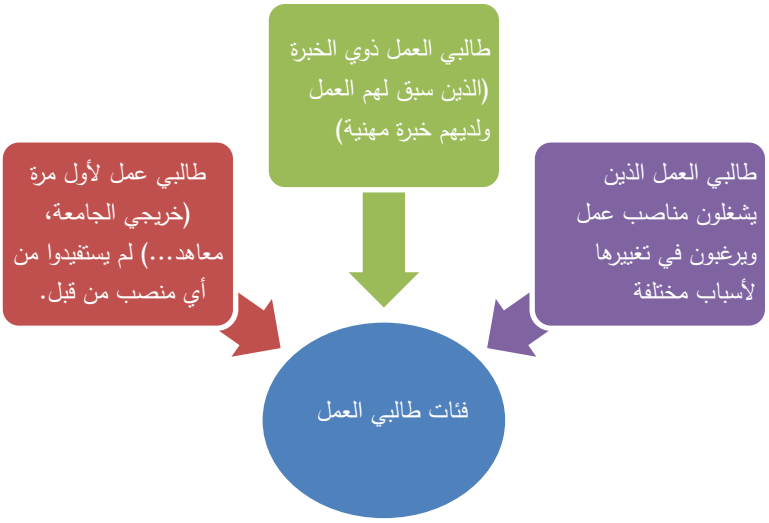

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الوكالة بولاية غليزان.

الشكل (2): يوضح نسبة المعدل البطالة بالجزائر بالمقارنة مع معدل التضخم لسنة 2022.

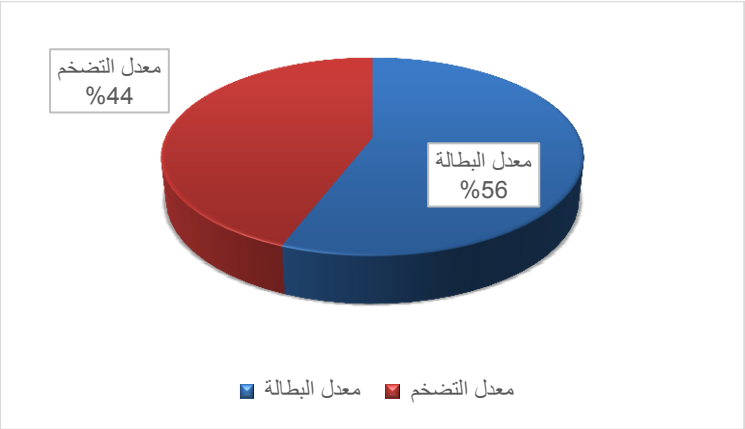

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مؤشرات الاقتصادية بالجزائر حسب الموقع المذكور سلفا.

المخطط (2): يبين كيفية إستغلال المورد البشري لتقليل من حجم البطالة ورفع جودة سوق العمل.

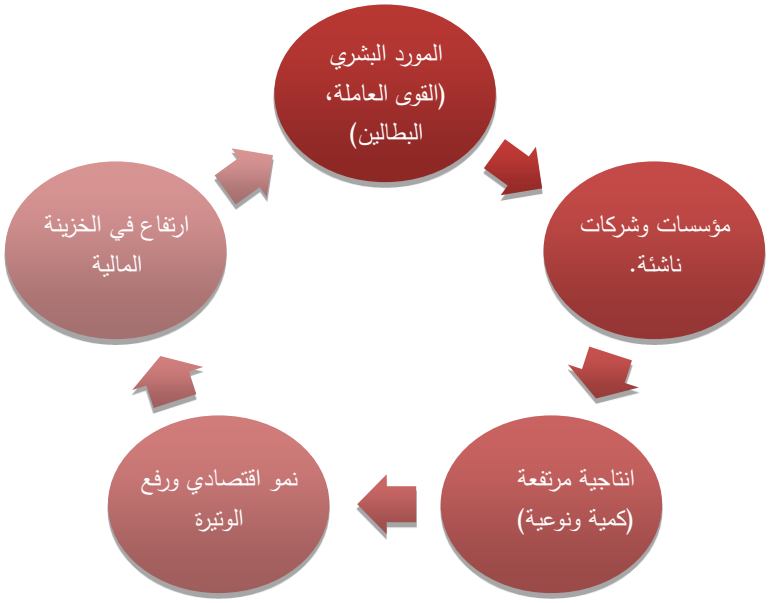

المصدر: من إعداد الباحثتين.

- **الإحالات والمراجع:**

الجريدة الرسمية للجمهورية. (13 فيبراير، 2022). *العدد* (11).

الرئيس عبد المجيد تبون يوقع على قانون المالية 2022. (2022). *توزيع ميزانية التسيير حسب القطاعات* . www.aps.dz .

العايب، عبد الرحمان وناصر دادي عدون . (2010). *البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد* . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية .

بومنجل، حسين . (2019). تطور سوق العمل. *مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والابحاث –المركز الديمقراطي العربي–* ، *العدد الثالث*، 193-206.

عبد الحليم، جلال . (02 ديسمبر ، 2017). اتجاهات سوق العمل في الجزائر. *مجلة وحدة البحث في التنمية وادراة الموارد البشرية، المجلد 08*، 275-296.

غاي، فاطمة وحورية بن حمزة. (30 جوان، 2021). التاصيل النظري للبطالة واليات الحد من تفاقمها في الجزائر. *حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 15/ العدد 01* ، 59-78.

فقيرة، سامية ولعروم محمد امين . (2017). فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل المنتهجة من الحكومة في الحد من البطالة في الجزائر. *مؤتمر العلمي الوطني الرابع حول سياسات التشغيل والتقليل من البطالة في الجزائر بين جهود البرامج الحكومية ومبادرات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني* (الصفحات 1-17). طارف -الجزائر- : جامعة شاذلي بن جديد . تاريخ الاسترداد 22-23 نوفمبر، 2017

قوجيل، محمد . (2015-2016). *دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر -دراسة ميدانية-*. ورقلة - الجزائر-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير : جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-.

لفقير، حمزة. (2016-2017). *روح المقاولة وانشاء مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة حالة: مقاولي ولاية برج بوعريريج-*. بومرداس -الجزائر-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير : جامعة امحمد بوقرة -بومرداس-.

مؤتمر العمل الدولي . (1989). الاتفاقية 122 بشان سياسة العمالة .*www.ilo.org*.

Ben YAhia, S. (2019). Le chomage en Algérie: Caractéristiques; Causes et Concéquences. *Revue de L'Ijtihad D'études Juridiques et Economiques, 08*(série 19), 13-38.

Bruno Var der Linden. (2021). *Travail. chomageet politique d'emploi.* Louvain: Université catholique de Louvain.

Tiantian, H. (2013). Une Analyse de l'emploi et du salaire des diplomés universitaires en Chine à leur entrée sue le marché de travail. Montréal: Université de Montréal Faculté des arts et sciences.

Tremblay, J. (Avril 1998). Les Pratiques D'Employabilité au Saguenay-LAC-Saint-Jean: Les Enjeux Idéologiques D'une Nouvelle éthique. Québec-Chicoutimi-: Université Du Québec à chicoutimi.